

الإفراج عن علي العسكري بعد اعتقال 5 سنوات بسبب علاج الجرحى

في البحرين، دفعت الضغوط الدولية والحقوقية السلطات للإفراج عن الدكتور علي العسكري بعد انقضاء مدة محكوميته .

خمس سنوات من التعذيب والإعتقال التعسفي والهمجي على أيدي قوات الأمن البحرينية، انتهت بخروج الدكتور علي العسكري إلى الحرية، سنوات من الظلم والجور فرضها الحكام في البحرين على مواطنين أدوا واجبهم المهني.

على وقع المطالبات الحقوقية الدائمة، أفرجت السلطات عن الطبيب البحراني العسكري، الإختصاصي في جراحة العظام، الذي كان يعمل في مستشفى السليمانية في العاصمة المنامة.

اعتقل العسكري في مارس من العام 2011، بسبب مداواته لمواطنين شاركوا في تظاهرات الرابع عشر من فبراير، وتمت مواجهتها بالعساكر، حيث قامت قوات الأمن بإطلاق الرصاص على المشاركين، وأوقعت إصابات عدة، ما استدعى نقل المصابين إلى المستشفى وتولّى الكادر الطبي المتواجد علاجهم. أمر رأّت فيه السلطات ما يخالف مآربها، فانتقمت من الأطباء لقيامهم بأداء واجبهم، وعمدت إلى اعتقالهم خلال شهر مارس.

الدكتور العسكري جراح استشاري، تدرّب في الكلية الملكية الإيرلندية للجراحين، تعرض للتعذيب وسوء المعاملة، وخضع والفريق الطبي للمحاكم العسكرية، وصدرت بحقهم أحكام تصل إلى خمسة عشر عاماً . في نوفمبر من العام 2011 اضطر النظام للإفراج المؤقت عن الدكتور العسكري، وبقية الكادر الطبي، بسبب الضغوط الدولية والحقوقية، ليصار بعد ذلك لتحويل ملف الكادر إلى "القضاء المدني" لاستئناف الحكم، حيث أبقى على مدة 5 سنوات من السجن، وذلك في أكتوبر 2012.

وكانت منظمة العفو الدولية أطلقت حملة للعد التنازلي للإفراج عن الدكتور العسكري، مشيرة إلى أن الحملة تهدف للتأكد من أن السلطات لن تستمر في اعتقال العسكري بعد انتهاء محكوميته.